"إعلان دستورى استبدادى وباطل"..ورقة موقف عن الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ يوليو ٢٠١٣

خميس, 11/07/2013 - 06:38 — editors

أصدرت اليوم الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون ورقة موقف عن الإعلان الدستورى الصادر فى 8 يوليو 2013 بعنوان "إعلان دستورى اسبتدادى وباطل"، وقد تضمنت ورقة الموقف قسمين رئيسيين الأول يتعلق بالملاحظات الشكلية على الإعلان الدستوري والتى يتضمن التأكيد على أن شرعية الإعلانات الدستورية ووجود الرئيس المؤقت هي الإرادة الشعبية وكذلك على أنه لا يجوز للإعلانات الدستورية باعتبارها قواعد مؤقتة للمرحلة الانتقالية أن تخالف قيم الثورة، والقسم الثانى من الورقة يتضمن ملاحظاتنا الموضوعية على الإعلان الدستورى.

وقالت الجماعة الوطنية اليوم بأنه" قد يكون الإعلان الدستورى الصادر عن رئيس مؤقت معبر عن إرادة بعض من يملكون السلطة الآن ولكنه لا يعبر بأى حال من الأحوال عن الإرادة الشعبية التى فرضت إرادتها على الرئيس المعزول ونظامه، وانعكست فى بيان القيادة العامة للقوات المسلحة.

فقد راعى الإعلان الدستورى والذى خرج – فيما يبدو – دون استشارة الأطراف الأساسية فى المجتمع وصاحبة المصلحة فى تحقيق أهداف ثورة 25 يناير 2011 المجيدة، الإبقاء على الوضع المميز للقوات المسلحة والقضاء وكذلك محاولة استرضاء تيارات الإسلام السياسي كما راعى الإعلان الدستورى شرعنة استثنائية ضد أنصار الرئيس المعزول "مرسى فى المستقبل"، كما لم يتضمن الإعلان الدستورى ثمه نصوص تتعلق بالعدالة الانتقالية.

ومثلما رفضنا دستور 2012 المعطل والذى كان يعبر عن جماعات الإسلام السياسى وممثلى الدولة القديمة فى موقف معلن، فإنه واتساقاً مع قيم ومبـ الوطنية لحقوق الإنسان والقائمة على مبادئ حقوق الإنسان وأهداف ثورة 25 يناير 2011 بموجاتها الثلاثة فى يناير 2011 ونوفمبر 2011 ويونيو 2013 ، تستخدم ثورتنا المجيدة فى إصدار إعلانات دستورية تقمع الحقوق والحريات رأينا إعلان موقفنا من خلال هذه الورقة لبيان موقفنا من الإعلان الدستورى 8 يوليو 2013.

وقد أكدت الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان فى موقفها بأن "جماهير الشعب المصرى التى خرجت فى 25 يناير 2011 وأستمرت فى موجاتها الثورية ـ الثالثة فى 30 يونيو 2013 وفرضت إرادتها الشعبية على جميع الأطراف، لا تقبل بأن يتم حكمها بإعلان دستورى استبدادى ينتمى لعهد مبارك ومرسـ للثورة والتى نادت بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

فالقارئ البسيط سيكتشف دون جهد التراجع الشديد فى الحدود الدنيا للدولة المصرية التى نادت بها ثورة 25 يناير 2011 المجيدة، والتى تلتزم بالكرامـ والحرية والعدالة الاجتماعية كأساس لأى سلطة وأساس لأى نظام، ويخطئ من يتصور أن الجماهير التى خرجت فى موجتها الثالثة فى 30 يونيو ستر عن تحقيق أهدافها."

إن الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان كجزء من ثورة 25 يناير 2011 المجيدة ترفض هذا الإعلان الدستورى وتؤكد أن كل عمل لا يحقق أهداف الثورة من الإنسانية والحرية والعدالة الاجتماعية، هو بلا شك يخالف الإرادة الشعبية التى خلعت "مبارك" وعزلت "مرسى"، وستسقط أى نظام يحاول أن يستبد فى حقوق المصريات والمصريين.

للإطلاع وتحميل موقف الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان من الإعلان الدستوري الصادر فى 8 يوليو 2013 اضغط هنا
للإطلاع وتحميل جدول مقارنة بين الإعلان الدستورى فى يوليو 2013 وما يقابله فى الإعلان الدستورى فى مارس 2011 ودستور 2012 المعطل اضغط ـ
للإطلاع وتحميل موقف الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان من دستور 2012 المعطل اضغط هنا

ورقة موقف
وسومات عامة: عدلي منصور
دستور 2012
الإعلان الدستوري

:file

الإعلان الدستورى 8 يوليو 2013.pdf

مقارنة بين إعلان يوليو 2013 وإعلان مارس 2011 ودستور 2012 المعطل.pdf

إعلان دستوري استبدادي وباطل.pdf

محتوى الموقع منشور برخصة المشاع الإبداعي العزو- لغير الأغراض الربحية - المشاركة بالمثل، الإصدارة 3.0 غير المُوَطَّنة